**المحاضرة الأولى: الجملة وأنواعها**

**1-تعريف الجملة :**

أ- لغة :« الجُملة بالضم جماعة الشئ»[[1]](#footnote-2)1 ، واعتبر فيها معنى الكثرة ، ومنه أخذ النحاة أن

« الجملة ما تكونت من كلمتين أسندت إحداهما إلى ألأخرى » [[2]](#footnote-3)2 ، قال تعالى : وَقَالَ اَلذِينَ كَفَرُوا لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ القُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً [الفرقان:32] إي: مجتمعا لا مفرقا ، ويقال للحساب الذي لم يفصل والكلام الذي لم يبن تفصيله مجمل، ويستخدمه الأصوليون علـــــــــــى أنه ما يحتــــــاج إلى بيان، وحقيقة المجمل هو

«المشتمل أشياء كثيرة تحتاج إلى تفصيل»[[3]](#footnote-4)3.

ب- اصطلاحا : الجملة مصطلح نحوي ظهر متأخرا في كلام النحاة مقارنة مع المصطلحات الأخرى كـ ( الكلام والكلم ،... ) ثم إنهم قد اختلفوا في تعريف هذا المصطلح فمنهم من يرى أن الجملة ما تركب من كلمتين أو أكثر وحسن السكوت عليها ،وهذا قول المتقدمين من النحاة وجمع من المتأخرين ونجده في قول الثمانيني :« الجملة هي كل كلام مستقل بنفسه يستغني عن غيره واقل ما تكون من جزأين »[[4]](#footnote-5)4 وهذا قول واضح في اشتراطه التركيب مع الفائدة في الجملة ، غير أن هذا القول خالفه بعض المتأخرين حيث تراهم لا يشترطون في الجملة الإفادة ويكتفون بالتركيب فقط، وهذا ما يظهر في تعريفات الجرجاني( 816هـ ) حيث يقول : « الجملة هي عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، سواء أفادت نحو( زيد قائم ) أو لم تفد نحو( إن يكرمني )»[[5]](#footnote-6)5. وهذا قول صريح في عدم اشتراطه الفائدة ، وهذه المسألة تجرنا إلى مسألة اكبر منها ،حيث قلَ أن تجد نحوي إلا وقد تكلم عنها ، وهي مسألة الفرق بين الجملة والكلام ولذلك سأعرضها بشئ من التفصيل متوقفا عند أبرز الآراء النحوية فيها.

**2-الجملة والكلام :** اختلف النحويون في هذه المسألة على قولين وانقسموا إلى طائفتين :

**أ-القائلون بالترادف** : وهم الذين يقولون بترادف الكلام والجملة وذهب إلى هذا القول جمع من النحاة منهم من صرح بلفظ الجملة ومنهم من لم يصرح بهذا المصطلح ، ولم يرد في كلامه إطلاقا ، وإنما أستنتج ذلك من شواهده ونذكر منهم على سبيل المثال سيبويه والمبرد وتلميذه بن السراج ) 316 هـ ( وإن جني)392 هـ( وتابعهم على ذلك الجرجاني)471 هـ(. وذهب إلى هذا الرأي الزمخشري في ) مفصله ( وابن يعيش ) 643 هـ ( في) شرحه على المفصل ( ومن علماء القرن الثامن قال بقولهم العالم المفسر الرحالة أبو حيان الأندلسي)745 هـ ( .

أما سيبويه فإنه لم يرد مصطلح الجملة في كتابه على الإطلاق ، وإنما أستنتج ذلك من كلامه حيث تراه يقول في باب المسند والمسند إليه :« هما مالا يستغني واحد منهما على الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك " عبد الله أخوك" و" هذا عبد الله"»**[[6]](#footnote-7)1 .** وفي موضع آخر يقول :«ألا ترى لو قلت " فيها عبد الله " حسن السكون وكان كلام مستقيما »[[7]](#footnote-8)2 ، فإذا دققت النظر في كلامه وأمثلته وجدت انه يشترط في الكلام التركيب مع الفائدة ، وهذا ما تبلور عند من جاؤوا بعده حيث يشترطون في الكلام نفس الشرط ويجعلونه في مقابل الجملة فقوله:" هذا عبد الله" و" فيها عبد الله " جملتان تامتان لا تحتاجان إلى شيء نضيفه ، عكس قوله " هذا " فانه ليس كلاما لأنه لا يحسن السكوت عليه . **[[8]](#footnote-9)3**

ثم إذا انتقلنا إلى القرن الثالث للهجري وجدنا أبو العباس المبرد يستعمل في كتابه

) المقتضب ( مصطلح الجملة لأول مرة في تاريخ النحو ، فتجده يقول في باب "الفاعل" :

« إنما كان الفاعل رفعا لأنه هو والفاعل جملة يحسن السكوت عليها وتجب بها الفائدة للمخاطب »**[[9]](#footnote-10)1** فاشترط التركيب في قوله: "الفعل مع الفاعل" ومثل له بقوله : " قام عمر " والفائدة التي يحسن السكوت عليها . بالإضافة إلى تصريحه بلفظ الجملة وهذا كفيل للدلالة على مرادفة الكلام للجملة عنده ، ومما يدل على ذلك دلالة واضحة أيضا ما جاء في باب المسند إذ يقول : « فالابتداء نحو قولك "زيد" فإذا ذكرته ، فإنما تذكره للسامع ليتوقع ما تخبره به فإذا قلت " منطلق " ، وما أشبهه صح معنى الكلام وكانت الفائدة للسامع في الخبر»[[10]](#footnote-11)2. ومن قوله هذا تتبيَن أنه لا يتكون لدينا كلام إلا باقتران التركيب مع الإفادة ، وبالعودة إلى ما قاله في باب " الفاعل " نجد انه اصطلح على الكلام الموجب للفائدة بالجملة ، وهذا ما يزيدنا دلالة أن الكلام والجملة مترادفين ، وهذا ما يتجلى عند تلميذه صاحب كتاب ) الأصول في النحو ( أبو بكر السراج ، حيث أنه يفضل رأي أستاذه ويتبناه فتراه يقول **:** « والاسم الذي يرتفع بأنه فاعل هو والفعل جملة يستغنى عليها للسكوت وتتم به الفائدة » **[[11]](#footnote-12)3** . والفعل والفاعل عنده بمنزلة الابتداء والخبر ودليل هذا في قوله :«والفعل والفاعل عنده بمنزلة الابتداء والخبر ألا ترى أنك إذا قلت " قام زيد " فهو بمنزلة " القائم زيد " ، وهذا نقل دقيق بأمانة برأي أستاذه المبرد »**[[12]](#footnote-13)4** . وفي نفس القرن الذي توفى فيه ابن السراج ظهر العالم أبو عثمان بن جني مؤلف كتاب ) الخصائص ( والذي جاء محملا برأيه بهذه المسألة ، إذ انه يرى رأي المبرد وتلميذه أبو السراج رحمهما الله ، فتراه يذكر مصلح الجملة بوضوح إثناء تعريفه للكلام حيث يقول :

« الكلام في لغة العرب كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويونالجمل»**[[13]](#footnote-14)5** . وهذا قول صريح واضح لا تأويل فيه ، فابن جني يرى أن الكلام يرادف الجملة فشرط الكلام أو الجملة عنه الإفادة مع التركيب ، وقد ضرب أمثلة لمختلف التراكيب المفيدة ، نحو: " زيد أخوك ، وقام محمـد ، وفي الدار زيد ، وضرب زيد ، وصه ، ومه ، ... " فكل مثال من هذه الأمثلة إن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها فهو كلام وبالتالي هو جملة كما اصطلحوا . ثم إذا تطرقنا إلى إسهامات نحات القرن الخامس في النحو وعلى رأسهم العلامة أبو بكر الجرجاني صاحب كتاب )الجمل( الذي عرض فيه مختلف المسائل النحوية عكس ما يتوهم القارئ للعنوان ، لأن النحاة كانوا يطلقون هذا المصطلح عرضا ومقصودهم في ذلك التركيب المبني عليه الكلام الذي تتم به الفائدة ، وقد تقدمه في إطلاق هذا العنوان على بعض مصنفاته أبو إسحاق الزجاج 337 )هـ ( إلا انه لم يورد هذا المصطلح في مضمون كتابه وإنما عرض فيه مختلف أبواب النحو التي عرفت عند النحاة ، كـ : ) باب الأفعال ، الابتداء وغير ذلك ، ... ( . أما الجرجاني فقد صرح بهذا المصطلح ، حيث يقول : « اعلم أن الواحد من الاسم و الفعل والحرف يسمى كلمة فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا ، نحو : " خرج زيد " سمي كلاما وسمي جملة »[[14]](#footnote-15)1 . فعبارته الأخيرة التي أوردها في غاية الوضوح فالكلام والجملة عنده مترادفين أما إذا أخذنا بما جاء في ) مفصل ( الزمخشري ، فسوف نجد الرأي نفسه حيث يقول: « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى وذلك لا يتأتى إلا في اسمين كقولك : " زيد أخوك " أو فعل واسم ، نحو قولك : " ضرب زيد "، ويسمى الجملة »[[15]](#footnote-16)2 . بل قال كلاما أوضح من هذا في كتابه

) المفرد والمؤلف( : « وتسمى الجملة كلاما »[[16]](#footnote-17)3 . وقد تبعه على هذا الرأي صاحب ) شرح المفصل ( أبو البقاء بن يعيش حيث يقول : « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذي يسميه النحويون " الجمل " »[[17]](#footnote-18)4. وهذا الرأي لا يخرج عن آراء سابقيه من النحاة القائلين بترادف الكلام والجملة .

أما أبو حيان الأندلسي فإنه رغم معاصرته للرضي وابن هشام الذيْن خالفا سيبويه في هذه المسألة إلا أن رأيه جاء موافقا لرأي سيبويه إذ يقول: «والصحيح أن الكلام هو الجملة... وهو ظاهر كلام سيبويه »[[18]](#footnote-19)1. وهذا ترجيح جلي منه مع ما يظهر من كلامه أنه لم يقله إلا بعد الإطلاع على أقوال المخالفين ، فكان الراجح عنده ما ذكر، وممن ذهب إلا هذا الرأي أيضا من المتأخرين ابن ناضر الجيش ، وشيخ الإمام السيوطي العلامة الكافيجي .

**ب – القائلون بعدم الترادف** : وهم الذين يرون عدم ترادف الكلام والجملة ، وذهب إلى هذا الرأي جمع من النحاة المتأخرين ، منهم شارح الكافية الرضي الاستـــــر آباذي

) 686 هـ ( وابن هشام ) 761 هـ (

في) المغني ( والشريف الجرجاني في ) التعريفات ( وصاحب جمع الجوامع .

أما الرضي الاستر آباذي فإنه يفرق بين الجملة والكلام خلافا لمن سبقه فتراه يقول :

« والفرق بين الكلام والجملة أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذته ، فكل كلام جملة ولا ينعكس ... »[[19]](#footnote-20)2 . وهذا قول في غاية الوضوح في التفريق بين الكلام والجملة ، وأن الجملة عنده أهم من الكلام .

أما ابن هشام رحمه الله فهو أول من درس الجملة دراسة مستفيضة ، مع التفصيل الذي لم يسبقه إليه أحد من النحاة حيث قال بعد تعريف الجملة والكلام:« والصواب أنها )الجملة ( أعم منه )الكلام ( إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط ، وجملة الجواب ، جملة الصلة ، وكل ذلك ليس مفيدا وليس كلاما ... »[[20]](#footnote-21)3 . وهذا دليل على أن ابن هشام يرى أن الكلام اعم من الجملة ، لأنه يشترط فيها التركيب فقط ، أما الكلام فيشترط فيه الإفادة مع التركيب ، وقد نظم في هذا المعني ناظم المغني في قوله :

لفظ مركب مفيد كامتثل \*\*\* هو كلام فافهم ما نقل

في جملة خلو الإفادة أتى \*\*\* وهي التي تركيبها قد ثبتا[[21]](#footnote-22)1

وقد ذهب هذا المذهب صاحب التعريفات الشريف الجرجاني حين عرف مصطلح الجملة فقال : « الجملة عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواء أفادت ، كقولك : " زيد قائم " أو لم تفد ، كقولك : " إن يكرمني " ... فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا »[[22]](#footnote-23)2 .

وهذا دليل على أن الجملة اعم من الكلام في رأيه لأنها لا تشترط فيها إلا الإفادة وهو الذي استنتجه بعد ذلك بقوله : " فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقا " .

ومن الذين قالوا بهذا القول أيضا صاحب ) جمع الجوامع في العربية ( حيث تجده يقول في متن الهمع : « الجملة ترادف الكلام والأصح أعم لعدم شرط الفائدة »[[23]](#footnote-24)3 . والملاحظ في قوله هذا أن الجملة أعم من الكلام ، لأنها لا تشترط فيها الفائدة . في حين أن الكلام يشترط فيه التركيب والإفادة .

2- تعريف الجملة عند المحدثين : إذا نظرنا في مناهج علمائنا المحدثين فإننا نجدهم ينقسمون إلى طائفتين ، منهم من درس النحو العربي كما درسه القدماء فلم يزد على ذلك شيء إلا بعض الترجيحات النحوية التي يرها صحيحة كما هو معروف عند القدماء ، ومنهم من تأثر بالدراسات الغربية فخرج عن المنحى الذي سار عليه القدماء .

أما الذين درسوا النحو على أصله القديم كما توارثوه عن مشايخهم ، فمن أبرزهم مصطفي الغلاييني صاحب ) جامع الدروس العربية ( واحمد الهاشمي صاحب ) القواعد الأساسية ( الذيْن رجحا قول ابن هشام في التفريق بين الجملة والكلام ، فإذا قرأت تعريف أحمد الهاشمي

) 1362 هـ ( للجملة تبيّن لك ذلك ، حيث قال : « الجملة قول مركب أفاد أو لم يفــد »[[24]](#footnote-25)1. ويرى الشيخ مصطفي الغلاييني )1363هـ ( نفس الرأي ، حيث يرجح قول من يرى أن الجملة أعم من الكلام ، إذ يقول : « الجملة قول مؤلف من مسند وسند إليه ... ولا يشترط فيما نسميه جملة أو مركبا إسناد يا أن يفيد معنى تاما مكتفيا بنفسه »[[25]](#footnote-26)2. وقد تابعهم على هذا القول بعض المعاصرين ، كأسعد النادري في كتابه

) نحو اللغة العربية ( إذ يقول بعد أن نقل كلام ابن هشام والغلاييني : « وليست مرادفة للكلام بخلاف ما ذهب إليه صاحب المفصل»[[26]](#footnote-27)3.وذهبت إلى هذا القول أيضا الدكتورة عزيزة فؤال في كتابها ) المفصل في النحو ( ويظهر ذلك جليا في قولها : « ذهب جماعة من النحاة إلى أن الجملة والكلام مترادفين، والحقيقة تثبت عكس ذلك تماما لأن الجملة اعم من الكلام ... »[[27]](#footnote-28)4 . أما عباس حسن صاحب كتاب )النحو الوافي ( فإنه بقي متشبثا برأي المبرد وابن السراج وغيرهم حيث قال في أول كتابه : « الكلام أو الجملة : هو ما تركب من كلمتين

أو أكثر وله معنى مستقل... »[[28]](#footnote-29)5. وبقوله هذا فهو يرى أن الجملة والكلام مترادفين .

أما المحدثين الذين نهلوا من العلوم الغربية الحديثة فقد اختلفوا في تعريف الجملة فمنهم من يشترط الإسناد ومنهم من لا يشترط ، ومن أبرز من اهتم بدراسة الجملة من المحدثين مهدي مخزومي ، حيث يعرفها بأنها

« الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات ، وبأنها أقل قدرا من الكلام الذي يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه »[[29]](#footnote-30)1 . ويشترط فيه الإسناد لذلك أخذ الإسناد على ابن هشام عده لأسلوب النداء جملة ، كقولهم : " يا عبد الله " فإن مثل هذا لا يعدوا أن يكون إلاّ أداة للتنبيه ، ومن هذا نستنتج أن التركيب الذي لا إسناد فيه مثل" أسلوب النداء " لا يعده جملة على الإطلاق . وممن ذهب إلى هذا الرأي متمسكا بقيمة الإسناد إبراهيمالسامرائي الذي يقول : « ولن نخرج في بحثنا في مسألة الجملة عن الإسناد ، فالجملة كيفما كانت اسمية أو فعلية قضية اسنادية »[[30]](#footnote-31)2 . وخالفهم الرأي إبراهيم أنيس في كتابه ) أسرار العربية ( حيث يرى أن فكرة الإسناد في تركيب الجملة صحيحة ويظهر ذلك جليا في قوله : « إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدرا من كلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه سواء تركب من كلمة واحدة أو أكثر»[[31]](#footnote-32)3 . وقد وافقه هذا الرأي الأستاذ محمد حماسة عبد الطيف بعد أن تطرق إلى مختلف الآراء في الجملة دراسة وتحليلا ، إذ يقول : « نحن نرتضي تعريف الجملة لديهم ونرفض اشتراط الإسناد مقوما من مقوماتها »[[32]](#footnote-33)4 .

**3- تعريف الجملة عن الغربيين :** إن مصطلح الجملة مهم جدا ولذا أولاه الدارسون أهمية بالغة في دراساتهم سواء منهم الغربيون أو العرب ، ولذلك سأتطرق إلى بعض التعريفات الغربية التي أراها جامعة ومضنية ، إذ أن الدراسات عن الجملة طويلة ومتسلسلة ومنذ عهد أفلاطون إلى عصرنا الحالي وقد تعددت الآراء حتى بلغت عند بعض الدارسين ما يزيد عن ثلاثمائة تعريف منها :

- تعريف ثراكس : وعالم الإسكندرية في القرن الأول قبل الميلاد ، حيث يقول : « الجملة نسق من الكلمات يؤدي إلى فكرة تامة »[[33]](#footnote-34)5 . وهذا تعريفا قال به الكثير من النحاة فيما بعد .

- تعريف فيند ريس : إذا تمعنا النظر في تحليل فيندريس للجملة فإننا نجدها عنده بأنها : « الصيغة التي يعبر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات»[[34]](#footnote-35)1 . والمقصود من الصورة اللفظية في قوله الصورة الذهنية أو النظام المخزون في عقل الإنسان والجملة هي الصورة اللغوية المنطوقة ،فول وخزني الإنسان مثلا فقلت : " لقد وخزتني

" فالإحساس بالوخز أدى إلى نقله إلى السيالة العصبية ومن ثم يتم استدعاء مباشر للصورة لفظية من الذهن تترجم بصورة لغوية باللسان ، وهذا ما يطلق عليه اسم جملة .

**4- تقسيم الجملة :**تنقسم الجملة وفق معيارين اثنين هما :

**المعيار الأول : التركيب الداخلي للجملة**

**أ-عند القدماء** : إذا تأملنا بعض تعريفات النحاة القدامى للجملة نجدهم يقسمونها إلى اسمية وفعلية وهذا ما يظهر في كلام سيبويه ، إذ يقول في باب " المسند والمسند إليه " : « فالاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك " عبد الله أخوك " و " هذا عبد الله " ومثل ذلك قولـــك " يذهب زيد "»[[35]](#footnote-36)2 . فلا بد للفعل من اسم ، وكذلك لا بد للاسم من اسم آخر يسند إليه لكي تتم الفائدة ، فالجملة الأولى " هذا عبد الله " والثانية " يذهب زيد " فعلية ، ولعل قول ابن السراج أوضح : « والجمل المفيدة على ضربين : إما فعل وفاعل وإما مبتدأ وخبر »[[36]](#footnote-37)3 . إذا الجملة الاسمية حسب هذه التعريفات هي ما بدأت باسم سواء تركبت من اسمين أو اسم وفاعل ، والجملة الفعلية هي ما صدرت بفعل سواء فعلا ماضيا أو مضارعا أو أمر ، نحـو : " ذهب زيد " . وهذا قول أغلب النحاة الأوائل ، إلا أن ابن جني بعد أن عرف الكلام ضرب عدت أمثلة من التراكيب المختلفة ، نحو : " قام عمرو يذهب زيد ، في الدار أبوك صهْ ، مهْ ، ورويدا ، و ... " وهذا ما يتيح الفرصة لدراسة أنماط مختلفة من التراكيب . ثم جاء الزمخشري فأشار إلى أن الجملة تنقسم إلى أربعة أقسام فقال : « والجملة على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية» [[37]](#footnote-38)1 . واعترض عليه شارح المفصل أبو البقاء بن يعيش في قوله :

« اعلم أنه قسمها إلى أربعة أقسام : اسمية وفعلية وشرطية وظرفية ، وهذه قسمة بن علي الفارسي[[38]](#footnote-39)\* وهي قسمة لفظية وهي في الحقيقة ضربان اسمية وفعلية »[[39]](#footnote-40)2 . والملاحظ أنه بقسمته هذه أرجعها إلى أصل القسمة التي كانت عليها عند سيبويه ومن جاء بعده و أوّل الشرطية بأنها مركبة من جملتين فعلتين ، فالشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل . والظرف في الحقيقة للخبر الذي هو " استقر " وهو فعل وفاعل وبالتالي فهي جملة فعلية .

إلا أن الذي اهتم من النحاة بالجملة اهتماما كبيرا هو ابن هشام في كتابه ) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ( حيث فصل في هذه المسألة أيما تفصيل ، وقسمها إلى ثلاثة أقسام : اسمية

و فعلية وظرفية .

- فالاسمية : هي التي تصدر باسم ، نحو : " زيد قائم " .

- والفعلية : هي التي صدرها فعل ، نحو : " قام زيد " و " ضرب اللص " .

- والظرفية : هي المصدرة بظرف أو جار ومجرور ، نحو " أعندك زيد " و " في الدار زيد " .

والمراد بصدر الجملة عنده ما كان أصلا في الصدارة ، فلا عبرة بما تقدمه من الحروف نحو " ما زيد قائم " و " أقائم زيد " فهاتان الجملتان اسميتان وإن تصدرهما النفي أو الاستفهام ، وكذلك جملة " كيف جاء زيد " ، وقوله تعالى : وَلَقَد آتَيْنَا مُوسَى َاْلِكتَابَ وَقَفّيْنَا مِن بَعْدِهِ بَالرّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ البَيّّّنَاتِ وَأَيّدْنَاهُ بِرُوحِ الُقُدُسِ َأفَكُلّمَا جَآءَكُمْ رَسُولُ بِمَا لاَ تَهْوَى َأنْفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ [ البقرة : 87 ] جملتان فعليتان ، وكذلك قوله تعالي : وَاللّيْلِ إِذَا يَغْشَى

[ الليل :1 ] وقولك : " يا عبد الله " جملتان فعليتان لأن أصلهما " أقسم و الليل " و " أدعو عبد الله "

**ب-عند المحدثين :** انقسم في هذه المسألة المحدثون إلى طائفتين :

**-الطائفة الأولى :** وهم الذين نقلوا لنا النحو العربي القديم ودرسوه على الطريقة القديمة ، التي كان عليها النحاة الأوائل ، ولذلك نجد أرائها التي أثبتوها هي نفس أراء القدماء ومن أهم النحاة الذين وقفت على أرائهم الغلاييني أحمد الهاشمي ، حيث أنهما يرياني أن الجملة تنقسم إلى قسمين اسمية وفعلية وهذا قول سيبويه والمبرد وغيرهما .

**-الطائفة الثانية :** هم النحاة الذين تأثروا بالدراسات الغربية الحديثة ورأوا أن الكلام في اللغة العربية يحتاج إلى تقسيم جديد في ضوء الدراسات الحديثة ، وبالتالي تغيير التقسيم الذي كانت عليه الجملة قديما ، ومن اللذين كانت لهم جهود في إعادة تقسيم الجملة حسن عون حيث قسم الكلمة العربية إلى ثمانية أقسام ) الاسم والفعل والحرف والصفة والضمير والإشارة والموصول والظرف ( ولكن رَدّتقسيمه هذا لأنه ليس نابع من داخل اللغة العربية ، بل مستمد عن اللغات الأخرى مثل ) أللاتينية واليونانية ( ولأن « ما ينطبق على لغة قد لا ينطبق على أخرى»[[40]](#footnote-41)1 . ثم جاء من بعده إبراهيم أنيس فقدم تقسيما جديدا للكلمة :

-الاسم : ويندرج ضمنه الاسم العام والعلل والخاص .

-الضمير : وتندرج تحته الضمائر وألفاظ الإشارات والموصولات والعدد .

-الفعل : والمقصود به عنده ما يفيد الحدث في زمن معين .

الأداة : وتتضمن ما بقي من ألفاظ ومنها الحروف والظروف وغير ذلك .

ولكن هذا التقسيم الذي قدمه يبقى فيه قصور لأن الأسس التي وضعها مجملة ، فأندرج العدد تحت الضمير ، والصفة تحت الاسم ، ولم نستطع تصنيف )اسم الفعل ( داخل هذه الأقسام لأنه ينفرد بخصائصه . وعلى إثرهما سار الدكتور تمام حسان فقام بتقسيم الكلمة العربية إلى سبعة أقسام :

-الاسم : ويشتمل اسم الجنس واسم الحدث وأسماء ا لزمان والمكان والأسماء المبهمة وجميع الأسماء - الصفة : وهي صفة الفاعل والصفة المشبهة وصفة المفعول وصيغ المبالغة وصفة التفضيل.

- الفعل : ويشمل جميع أنواع الأفعال )ماضي ، مضارع ، أمر (.

- الضمير : وهو ما دل على حضور أو تكلم أو خطاب أو إشارة .

- الظروف : وهي المباني التي تقع في نطاق المبنيات غير المصرفة ، نحو : إذ ، إذا ، لما ، أيان متى وغير ذلك .

- الخوالف : وهي كلمة تدل في أساليب إفصاحية أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما كخالفة الإخالة ويسميها النحاة )اسم الفعل ( وخالفة الصوت ويسميها النحاة ) اسم الصوت ( وخالفة التعجب وهي ) صيغ التعجب ( وخالفة المدح وهي ) أفعال المدح والذم ([[41]](#footnote-42)1 .

- الأداة : وهي إما أصلية كالحروف ذات العاني ) حروف الجر وحروف النسخ وحروف العطف ( أو محولا من الظرفية إذ تستعمل الظروف في تعليق حروف الاستفهام والشرط ، أو الاسمية كاستعمال بعض الأسماء المبهمة ، أو فعلية كتحويل بعض الأفعال التامة إلى صورة الأداة مثل )كان وأخواتها وكاد ... ( أو ضميرية كنقل ) من وما و أي( على معاني الشرط والاستفهام[[42]](#footnote-43)2 .

وعلى هذه التقسيمات الحديثة للكلمة يتغير تقسيم الجملة العربية ويصبح تقسيمها كالتالي :

**القسم الأول : الجمل التامة** : وهي الجمل الإسنادية التي يكون فيها الإسناد مقصودا لذته ولا يجوز حذف المسند أو المسند عليه إلا إذا دلت عليه قرينة ، وهي بدورها تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

**أ-الجملة الاسمية** : وهي ما تكونت من مسند ومسند إليه أو مبتدأ وخبر ، والمبتدأ لا بد أن يكون اسما أو ضميرا مرفوعا ، وكذلك الخبر يجب أن يكون وصفا أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور أو الظرف[[43]](#footnote-44)1، نحو قوله تعالى : اللهُ نُورُ السّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ [ النور : 35 ].

**ب- الجملة الفعلية** : وهي ما تكونت من فعل وفاعل ، أو فعل ونائب فاعل ، وشرط الفعل ان يكون ماضيا أو مضارعا غير مبدوء بالهمزة أو النون أو الياء للمخاطب الواحد ، أو أمرا لغير المخاطب الواحد ، نحو : " جلس عمرو " و " قام بكر " .

**جـ- الجملة الوصفية** : وهي ما تألف من وصف اسم الفاعل أو صفة مشبهة أو صيغة مبالغة أو اسم مفعول ، نحو : " أناجح أخوك " ، و " أمحبوب المجتهد " .

**القسم الثاني : الجملة الموجزة :** وهي التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر الإسناد ويحذف الآخر إما للوجوب أو غالبا[[44]](#footnote-45)2 ، ومثاله في قوله تعالى : طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللهَ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ [ محمـد : 21 ] ففي هذه الجملة إما أن يكون المبتدأ هو المضمر والتقدير : " أمري طاعة وقول معروف " وإما أن يكون الخبر هو المضمر والمبتدأ مذكور والتقدير : " طاعة وقول معروف أمثل " ومثاله أيضا في قوله تعالى: سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتِ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ [ النور : 1 ] ففي هذه الآية المبتدأ محذوف ، تقديره : " هذه " وتنقسم الجملة الموجزة بدورها إلى ثلاثة أقسام :

**أ-الجملة الفعلية الموجزة** : كل فعل استتر فاعله وجوبا عند النحاة كالفعل المضارع المبدوء بالهمزة نحو : " أكلم أوافق، ... " أو الفعل المضارع المبدوء بالتاء ، نحو : " تتكلم ... "

أو فعل أمر للمخاطب الواحد ، نحو : " استقم ، ... " .

**ب-الجملة الاسمية الموجزة** : هي كل اسم أفاد معنى يحسن السكوت عليه ، نحو قولنا :

" الهلال والله " فأوجزت الكلام ، والتقدير : " هذا الهلال والله " أو قولي عند رؤيــتي

شخصا : " عبد الله وربي " والتقدير : " ذاك عبد الله وربي " ومثاله في قوله تعالى : وَلَوْلا فَضْلُ اللهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتًهُ وَأَنَّ اللهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ [ النور : 10 ] .ففي هذه الحالة يعرب المبتدأ اسم مرفوع محذوف بعد " لولا " والتقدير : " لولا وجود ... " .

**جـ-الجملة الجوابية الموجزة** : وهي « كل ما كان إجابة لسؤال مكتفيا بنفسه مفهما للمراد »[[45]](#footnote-46)1 . نحو قوله تعالى : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَن تَقُولُوا يَوْمَ القِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ [ الأعراف : 172 ] ومثاله أيضا في جوابك على من سألك عن أخيك قائلا : " هل زين الدين أخوك ؟ " فتقول : " نعم " فهذه الكلمة كفيلة بإيراد فائدة يحسن السكوت عليها .

**القسم الثالث : الجمل غير الإسنادية :** هي الجمل التي تعدّ تعبيرا انفعاليا سواء كان تعجبا

أو مدحا أو ذمّا ، وتندرج تحتها عدة أنواع من الجمل .

1-جملة الخالفة : وهي الجملة التي تبدأ بإحدى الخوالف التي ذكرها تمام حسن .

1-1-خالفة الإخالة :كما اصطلح عليه تمام حسان ،وخالفه في هذا محـمد حماسة عبد الطيف وفضل أن تبقى التسمية التي أطلقها عليها القدماء ، وهي " اسم الفعل " نحو : " هيهــات صهْ ، أوَّهْ ، ... " .

1-2-خالفة التعجب : وهي صيغتا التعجب " ما أفعله " و " أفعل به " نحو : " ما أحسن زيد " و " أحسن يزيد " .

1-3-خالفة المدح والذم : وهي جملة المدح أو الذم وتكون مبدوءة بـ " نعْم أو بئْس

أو حبذا أو لا حبذا " نحو : " نعم الرجل زيد " و " بئس القول الكذب " .

1-4-خالفة الصوت[[46]](#footnote-47)\* : وهي الجمل التي تبدأ بأسماء الأصوات وهي نوعا يخاطب بها من لا يعقل نوع من الأصوات يخاطب بها من لا يعقل من الحيوان أو يخاطب بها الطفل الصغير نحو : " نَخْ" للبعير الذي يناخ و " سا " للحمار الذي يورد الماء و " كخ " لزجر الطفل عن تناول شيء ما [[47]](#footnote-48)1 .

1-5- : الجملة الندائية : وهي الجملة التي تتضمن أسلوب النداء ، وهو طلب الإقبال من المخاطب بأداة من أدواته وهي : " أيا و يا و هيا و أي " وكلها للبعيد إلا الهمزة فهي للقريب و " وا " فهي للندبة[[48]](#footnote-49)2 .

1- 6- جملة القسم : وهي الجملة المبدوءة بأسلوب من أساليب القسم ، و تتكون من أداة قسم والمُقسِم به ، نحو :" والله ، تالله ، بالله " أو تكون مبدوءة بكلمات هي نص في القسم نحو : " لعمرك أو أيمن الله " أو " أيمن الله لأفعلن "

1-7- الجملة الإغرائية والتحذيرية : وهي الجمل التي تكون متضمنة لسببي التحذير نحو:

" إياك والشر " والتقدير فيها : " أحذر الشر " أو الإغراء ، نحو : " أخاك أخاك " والتقدير " إلزم أخاك " .

1. 1 – الفيروز آبادي ، القاموس المحيط ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ص 481 . [↑](#footnote-ref-2)
2. 2 – مرتضى الزبيدي ، تاج العروس ، تحقيق على شيري ، ط1 ، بيروت :1994 ، دار الفكر ، ص 122 . [↑](#footnote-ref-3)
3. 3 – الراغب الأصفهاني ، مفردات ألفاظ القرآن الكريم ، تحقيق : صفوان داودي ، ط2 ، دمشق :1997 ، دار القلم ، ص 203. [↑](#footnote-ref-4)
4. 4 – عمر الثمانيني ، القواعد والفوائد ، تحقيق عبد الوهاب الكحلة ، ط ، بيروت : 2002 ، مؤسسة الرسالة ، ص 163 . [↑](#footnote-ref-5)
5. 5 – علي بن محـمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي ، التعريفات ، تحقيق : نصر الدين تونسي، ط 1 ، القاهرة : 2007 ، شركة القدس للتصدير ، ص 193 . [↑](#footnote-ref-6)
6. 1 – أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر ) سيبويه ( الكتاب ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، ط1 ، مصر 1977 ، دار الجيل ، ج 1

   ص 23. [↑](#footnote-ref-7)
7. 2 – المرجع نفسه ، ص 23 . [↑](#footnote-ref-8)
8. 3 – ينظر محمـد نخلة ، مدخل إلى دراسة الجملة ، بيروت : 1988 ، دار النهضة ، ص 18 . [↑](#footnote-ref-9)
9. 1 – أبو العباس المبرد ، المقتضب ، تحقيق : حمد حسن ، ط 1 ، بيروت : 1999 ، دار الكتب العلمية ، ص 55. [↑](#footnote-ref-10)
10. 2– ع/محـمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية ، القاهرة : 2001 ، دار غريب ، ص 19 . [↑](#footnote-ref-11)
11. 3– ع/ محـمد خان الجملة والكلام ، مجلة العلوم الاجتماعية، باتنة: 2002 ، العدد 6 ، ص 193 . [↑](#footnote-ref-12)
12. 4 – المرجع نفسه ، ص 193 . [↑](#footnote-ref-13)
13. 5 – أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تحقيق : محمد علي النجار ، ط 1 ، بيروت : 2006 ، عالم الكتب ، ص 57 . [↑](#footnote-ref-14)
14. 1 – ع / محمـد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 21 . [↑](#footnote-ref-15)
15. 2 – ابو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، المفصل في علم اللغة ، ط 1 ، بيروت : 1990 ، دار إحياء العلوم ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-16)
16. 3 – ع/ محمـد الفيفي ، نحو الزمخشري ، ط 1 ، بيروت : 1986 ، المكتب الاسلامي ، ص 374. [↑](#footnote-ref-17)
17. 4 – موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، شرح المفصل للزمخشري ، تحقيق : إميل يعقوب ، ط 1 ، بيروت 2001 ، دار الكتب العلمية ، ج1 ، ص 72 . [↑](#footnote-ref-18)
18. 1 –ع/ أيوب القيسي ، الاختيارات النحوية ، الإسكندرية ، دار الإيمان ، ص 49 . [↑](#footnote-ref-19)
19. 2 – الرضي أستر أباذي ، شرح الكافية ، تحقيق : إميل لحود ، ط 1 ، بيروت : 1998 ، دار الكتب العلمية ، ص 13 . [↑](#footnote-ref-20)
20. 3 – جمال الدين عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام الأنصاري ، المغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق: عبد السلام هارون ، ط1 بيروت :1991 ، دار الجيل ، ص 5 . [↑](#footnote-ref-21)
21. 1– ابن هشام ، المغني ، تحقيق : علي السيد ، ط 1 ، القاهرة : 2004 ، دار السلام ، ج 1 ، ص 505 . [↑](#footnote-ref-22)
22. 2– علي بن محـمد بن علي الحسين الجرجاني الحنفي ، التعريفات ، تحقيق : نصر الدين تونسي ، ط 1 ، القاهرة : 2007 ، شركة القدس للتصدير ، ص 193 . [↑](#footnote-ref-23)
23. 3 – جلال الدين بن عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، همع الهوامع وجمع الجوامع ، تحقيق : عبد السلام هارون وسالم المكرم ، بيروت دار البحوث العلمية ، ص 36 . [↑](#footnote-ref-24)
24. 1 – أحمد الهاشمي ، القواعد الأساسية ، ط 1 ، بيروت : 2004 ، دار الرسالة ، ص 255. [↑](#footnote-ref-25)
25. 2 – مصطفي الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، تحقيق : سالم شمس الدين ، ط1 ، بيروت : 2005 ، المكتبة العصرية ، ج3 ، ص 604 . [↑](#footnote-ref-26)
26. 3 – أسعد النادري ، نحو اللغة العربية ، ط3 ، بيروت : 2002 ، المكتبة العصرية ، ص 671 . [↑](#footnote-ref-27)
27. 4– عزيزة فؤال ، المعجم المفصل في النحو ، ط 1، بيروت : 1992 ، دار الكتب العلمية ، ص 419 . [↑](#footnote-ref-28)
28. 5– عباس حسن ، النحو الوافي ، ط 3 ، مصر : 2003 ، دار المعارف ، ص 15 . [↑](#footnote-ref-29)
29. 1– ع / محمـد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 53 . [↑](#footnote-ref-30)
30. 2 – ع/ محمود نحلة مدخل إلى دراسة الجملة ، ص 92 . [↑](#footnote-ref-31)
31. 3 – المرجع نفسه ، ص 21 . [↑](#footnote-ref-32)
32. 4 – محـمد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 57 . [↑](#footnote-ref-33)
33. 5 – محمود نحلة ، مدخل إلى دراسة الجملة ، ص 12 . [↑](#footnote-ref-34)
34. 1 – ع/ محمـد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص) 43-44(. [↑](#footnote-ref-35)
35. 2 – سيبويه ، الكتاب ، ج 1 ، ص 23. [↑](#footnote-ref-36)
36. 3 – ابن السراج ، الأصول ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، ط 4 ، بيروت : 1999 ، مؤسسة الرسالة ، ص 64 . [↑](#footnote-ref-37)
37. 1 – الزمخشري ، المفصل ، ص 44 . [↑](#footnote-ref-38)
38. \* - أبو علي الفارسي ) 377 هـ ( . [↑](#footnote-ref-39)
39. 2 – إبن يعيش ، شر ح المفصل ، ج 1 ، ص 299 . [↑](#footnote-ref-40)
40. 1 – ع/ محمـد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 71 . [↑](#footnote-ref-41)
41. 1– ينظر: تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط 2 ، مصر : 1979 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، باب النظام الصرفي ،ص 71 . [↑](#footnote-ref-42)
42. 2 – ينظر: المرجع نفسه ، ص 123 . [↑](#footnote-ref-43)
43. 1 – ينظر: محمـد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص) 78- 79 (. [↑](#footnote-ref-44)
44. 2 – ينظر: المرجع السابق ، ص ( 78 -79 ) . [↑](#footnote-ref-45)
45. 1– محـمد حماسة عبد الطيف ، العلامة الإعرابية ، ص 95 . [↑](#footnote-ref-46)
46. \* محـمد حماسة عبد اللطيف ، العلامة الإعرابية ، ص : 102 . [↑](#footnote-ref-47)
47. 1 – ينظر: الغلاييني ، جامع الدروس العربية ، ج 1 ، ص : 119 . [↑](#footnote-ref-48)
48. 2 – ينظر: عبد الغني الدقر ، معجم النحو،بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ص : 392 . [↑](#footnote-ref-49)